جامعة الزقازيق
كلية الحقوق
المجلة القانونية الاقتصادية

التقاضي الالكتروني في المواد الجنائية

إعـــــداد

الباحث

محمد البسيوني عبد الله جاد البسيوني

باحث دكتوراه بقسم القانون الجنائي
كلية الحقوق ـ جامعة الزقازيق

ملخص :

انطلقت الدراسة الراهنة من تساؤل جوهري مضمونه: مامدي مساس التقاضي الالكتروني برهانات المحاكمة العادلة للمتهم؟

وللإجابة عن هذا التساؤل عمد الباحث للتطرق للآثار الايجابية والسلبية للتقاضي الالكتروني ، وكذلك أثر التقاضي الالكتروني علي مبادىء المحاكمة العادلة ومدي ضماناتها للمتهم. وذلك بهدف التعرف علي مدي مساس التقاضي الالكتروني برهانات المحاكمة العادلة للمتهم. وفي ضوء ذلك تنقسم الدراسة للمبحثين التاليين:

*المبحث الأول: التقاضي الإلكتروني بين الايجابيات والسلبيات:

*المبحث الثاني: التقاضي الالكتروني ورهانات المحاكمة العادلة للمتهم.

وقد توصلت الدراسة لبعض النتائج التي تجعل من تطبيق التقاضي الالكتروني مسألة إيجابية بما توفره من مزايا متعددة تعمل علي ضرورة استخدامه في اجراءات الدعوي الجنائية ، غير أن الأمر، على إطلاقه، يظل مرهوناً بما هو متاح من إمكانيات تقنية ومدى جودة وسائل الاتصال المستخدمة إعمالاً لهذه التقنية، ونظراً لأهمية هذا النوع من المحاكمات لارتباطها بحرية الأشخاص وضماناته في المحاكمة، فإنه يجب التركيز حول الضمانات التي تمس بضمانات حق المتهم في المحاكمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الالكتروني – تقنية الفيديوكونفرانس والمحاكمة العادلة- رهانات المحاكمة العادلة.

Abstract:

The current study was based on a fundamental question: To what extent does electronic litigation affect the defendant's fair trial status?

To answer this question, the researcher examined the positive and negative effects of electronic litigation, as well as its impact on fair trial principles and This aims to identify the extent to which electronic litigation affects the defendant's fair trial. In light of this, the study is divided into the following two sections:

*Section One: Electronic Litigation: Pros and Cons

*Section Two: Electronic Litigation and the Challenges of a Fair Trial for the Defendant.

The study reached some results that make the application of electronic litigation a positive issue, given the multiple advantages it provides that make it necessary to use it in criminal litigation procedures. However, the matter, in general, remains dependent on the available technical capabilities and the quality of the means of communication used to implement this technology. Given the importance of this type of trial, given its connection to individual freedom and its guarantees during trial, it is important to focus on the guarantees that affect the defendant's right to a fair trial.

Keywords: e-litigation - videoconferencing technology and fair trial - fair trial challenges.

تمهيد:

مع ظهور موجات العولمة، وفي عصر السموات المفتوحة ودخول تقنية المعلومات للمؤسسات الحكومية المتعددة والحكومة الاليكترونية، سعت الدول والمجتمعات نحوتطوير آليات مرفق العدالة الجنائية، بحيث يتسنى له مواجهة الجرائم المستحدثة التي أسفر عنها التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل، والأخذ بمعطيات التكنولوجيا الحديثة في مجال الكشف عن الجرائم وملاحقة مرتكبيها، دون إخلال في الوقت ذاته بحقوق المتهم أوغيره من أطراف الخصومة الجنائية، ويعد استخدام التقاضي الاليكتروني كوسيلة للتحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، استجابة للضرورات العملية التي اقتضت ضرورة الاستعانة بالمعطيات التكنولوجية في تطوير أداء مرفق العدالة للحد من مخاطر الإجرام لاسيما المنظم منه[1].

مشكلة الدراسة:

ظهرت تقنية التقاضي الذكي كوسيلة متطورة لمباشرة الإجراءات الجزائية عموماً، إلا أن ظهورها لم يكن خالياً من العقبات القانونية، فالإجراءات الجزائية تنظمها ضوابط ومعايير مرتبطة بمبدأ الشرعية الإجرائية الذي يفرض أن يتم تنفيذ الإجراءات وفقاً للنموذج القانوني المحدد له، وأن يستهدف تحقيق الغاية منه، وبالتالي تتركز الإشكالية في أثر استخدام تقنية التقاضي الاليكتروني في الإجراءات الجزائية من استيفاء كافة الضوابط والشروط التي تتطلبها المبادئ العامة والأساسية في الإجراءات الجزائية، ومدى توفر الضمانات اللازمة للمتهم وحقه في المحاكمة العادلة.

---

(1) أحمد السيد الشوادفي علي النجار، التحقيق والمحاكمة الجنائية في ظل تقنية الاتصال عن بُعد، (في) مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، منشور عام ٢٠٢٤، ص ص٩٣١-١٠٧.

وبناءا على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي :

ما أهم الآثار الايجابية والسلبية للتقاضي الالكتروني وما مدى تكريس ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد التقاضي الالكتروني؟ وما أثر استخدام التقاضي الالكتروني على ضمانات المحاكمة واحترام مبادئها؟ وبمعنى آخر ما مدى ملاءمة التقاضي الالكتروني لمبادئ المحاكمة العادلة؟

أهمية الدراسة:

هناك مجموعة من المبررات الذاتية والموضوعية لدراسة هذا الموضوع، حيث تنحصر المبررات الذاتية في رغبة الباحث في دراسة هذا الموضوع نظراً لحداثته وهومن الأمور التي استجدت في مجال التقاضي، كذلك الرغبة في التعرف على التقنية من جميع الجوانب إضافة إلى أن الموضوع من المسائل القانونية الحديثة التي لا تزال تتطلب العديد من الدراسات القانونية المتخصصة. كما أنه يتعلق بالتخصص الذي أنتمي إليه وهوالقانون الجنائي.

في حين تنحصر المبررات الموضوعية في أن موضوع التحقيق والمحاكمة الجنائية في ظل تقنية التقاضي الالكتروني هوموضوع حيوي، لاسيما فيما يتعلق بمسايرة العالم للتطور التكنولوجي وفي ظل الجوائح والأزمات التي تتطلب إجراءات خاصة للتعامل معها. كما تنبع أهمية موضوع هذه الدراسة أساساً من حداثته، في ظل الغياب التشريعي من قبل المشرع المصري، وما يثيره هذا الموضوع من مشكلات قانونية وعملية، مازالت في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة والتحليل.

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الكشف عن أهم الآثار الايجابية والسلبية للتقاضي الالكتروني، والكشف عن تأثير استخدام التقاضي الالكتروني على حق المتهم في محاكمة عادلة وضمانات ذلك.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها أمكن صياغة التساؤل التالي: ما أهم الآثار الايجابية والسلبية للتقاضي الالكتروني؟ ما تأثيرات استخدام تقنية التقاضي الالكتروني على حق المتهم في محاكمة عادلة؟

منهج الدراسة :

وعلى ذلك رأى الباحث إتباع المنهج التحليلي حتى يتسنى له الإحاطة بالموضوع في سائر جوانبه وتفرعاته، فاستخدام المنهج التحليلي لتوافقه مع هذا النوع من الدراسة لتحليل الأجزاء العامة في الموضوع .

تقسيم الدراسة: وفي ضوء ذلك تنقسم الدراسة كما يلي:

*المبحث الأول: التقاضي الالكتروني بين الايجابيات والسلبيات:

*المبحث الثاني: التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة للمتهم.

* الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التقاضي الالكتروني بين الايجابيات والسلبيات

المطلب الأول

الآثار الإيجابية للتقاضي الإليكتروني

ومن أهم الآثار الايجابية للتقاضي الإلكتروني ما يلي[٢]:

١ – ستقدم الخدمات الإليكترونية على موقع المحكمة الإلكتروني للقضاة قاعدة بيانات القوانين والمبادئ القانونية والأحكام والتي تعتبر أدوات عمل القاضي لتسهيل الوصول إليها لاتخاذ القرارات والأحكام المناسبة وتوفير مجموعة من الخدمات لإدارة قضاياهم وجلساتهم وأحكامهم، كما ستؤمن للمتقاضين السرعة في تقديم الدعوى واختصار الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيسها في المحكمة، بدءاً من تسجيلها وأخذها لرقم محدد، وفي الأمر تبسيط للإجراءات الورقية والتقليدية.

٢ – أصبح بالإمكان المحافظة على المعلومات والوثائق والمستندات المرفقة في الدعوى عبر تحفيظها في مكان خاص بها في الأرشيف الإلكتروني التابع للمحكمة. وكل ذلك سيصب في خانة تحسين مستوى الخدمات ووقف العبء على المتقاضين والقضاة والمحامين.

٣ – ستؤمن المحكمة الإلكترونية للكادر البشري العامل في المحكمة، الدقة في عملهم مع تطوير قدراتهم التكنولوجية، ومحاسبتهم بشكل دقيق وأسرع عن التباطئ في إنجاز مهامهم، وجعلهم أكثر التزاماً. ويمكن المحافظة على سجلات المحكمة من الضياع والتلف أوالتسرب، واكتشاف أي تغيير في المستندات المقدمة الكترونيا، إلى

(1) Sami Al-Tayeb Idriss Mohammed, Electronic Litigation: Its Components and Guarantees (in) Journal of Positive School Psychology 2022, Vol.6, No.9, 3207-3225.

جانب سهولة الاطلاع والوصول إليها كلما طلبت منهم، كما تسهم التقنيات المعلوماتية في الاستغناء عن الأرشيف القضائي الضخم، وإدخالها معلوماتيا باستعمال أقراص ونسخ احتياطية منها، بحيث لا تشغل إلا حيزا مكانيا بسيطا، بدلا من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة.

٤ – تتيح للمتقاضين لهم متابعة قضاياهم من الجلسات والطلبات المقدمة فيها، والقرارات التي قد تصدر عن بعد، دون ضرورة مراجعة المحكمة شخصيا ، كما يستطيع المحامون متابعة ملفات دعاويهم عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة، وباعتماد تقنية التوقيع الإلكتروني سيؤدي هذا الأمر إلى الحد من آلية التبادل الورقي للوائح المكتوبة والمستندات، من خلال تصويرها للمحكمة وبعدد الخصوم والفرقاء، في حين أنه بالإمكان إرسالها إلى الموقع المخصص لها على موقع المحكمة الإلكترونية أوعلى الصفحة والبوابة المخصصة للتبادل تبليغ المحكمة والخصوم بها.

٥ – حينما يريد المحامي أوالمتقاضي عندما يريد أن يرفع دعوى أمم أي محكمة، بداءة أواستئنافا أوتمييز، بإمكانه الدخول على الويب الموجود على الموقع الخاص بالمحكمة، والضغط فيرفع الدعوى دون مغادرة مكتبه، كما وأن نظام ICONS على عدة أيكونات بواسطة الماوس Mouse، يؤدي إلى قبول وإرسال المستندات الإلكترونية، حيث يتم تحويل المستندات القانونية وتحصيل الرسوم القضائية واعتماد وتوثيق المستندات بواسطة موظف المحكمة المختص الذي يقوم بتوثيقها إلكترونيا وإرسال رسالة بريد إلكتروني إلى المحامي أوالمتقاضي بتأكيد قبول مستنداته. كما ستقدم المحكمة الإلكترونية للمحامين، إمكانية مراجعة طلباتهم وما اتخذ بشأنها من قرارات، إضافة إلى الاطلاع على أعمال وتقارير الخبراء والاستفسار بشأنها[٣].

(1) L.N. Berg. TGransformation of legal impact in the context of the modern information and technological structure (case study of the

٦ – بالنسبة للقضاة فإنه خُفف العبء عن التقاضي لا سيما في مرحلة إدارة المحاكمة، التي تتطلب إدارة الجلسات والتي عادة تأخذ وقتا منذ تعيين موعد للجلسة، وكثرة عدد الملفات التي ينبغي حضور المتقاضين فيها فقط لتقديم لائحة أومستندا وأحيانا لا يحضرون، وبالتالي سيصب القاضي عمله وجهده على دراسة موضوع النزاع بدلا من هدره على إدارة المحاكمة أوالإجراءات الروتينية التي يمكن اختصارها بطريقة تكنولوجية تختصر الوقت على الجميع. ويؤدي استخدام المحكمة الإلكترونية إلى تدارك النقص في عدد القضاة، بحيث يصبح بإمكان القاضي استقبال عدد أكبر من الدعاوى التي تُقدم إلكترونيا لاسيما في مرحلة تأسيس الدعوى وطلب المستندات وتبادل اللوائح. كما وأن مسألة التأخير في صدور الأحكام ستتلاشى، إضافة إلى السرعة في تنفيذها بعد الصدور.

٧ – كما يهدف العمل من خلال هذه التطبيقات إلى الارتقاء بأداء القضاة، فعندما يستخدم القاضي برامج إلكترونية قانونية، تحتوي على النصوص القانونية، والاجتهادات القضائية لإصدار حكمه، فإن ذلك سيساعده في التغلب على ضيق الوقت، وضخامة المهام المسندة إليه باستخدامه التقنيات الحديثة، كما أن عمل المحكمة الرقمية سيسهل عملية تدقيق الدعاوى عبر الاتصال بملف الدعوى عن بعد، وتمكن محاكم الاستئناف والنقض من الدخول إلى ملف الدعوى الأصل عند اللزوم؛ دون أعباء مالية، ولا مراسلات بريدية، ولا تأخير في الرد المطلوب.

٨ – بالنسبة لمبدأ الشفوية، فإن خلوالعمل التقني من التدخل العاطفي البشري لجعل العمل القضائي بمنأى عن الأهواء الشخصية والعاطفية، فمن أهم مبادئ المحكمة هي الواجهة والعلنية الشفوية، ومن أهم مبادئ القضاة الشفوية والحياد وبتقنية التقاضي الإلكتروني فإن تأمين المبادئ المذكورة أكثر فعالية من التقاضي

---

relations (connected with genomic information) (in) SHS Web of Conferences 134, 00117 (2022) Euro-Asian Law Congress 2021.

العادي، فلا تحابي مصلحة خصم على حساب خصمه، وليس هناك من قابلية لتلقي الرشاوى، حيث لا تفرقف الآلة بين شخص سواء من حيث الجنس أوالدين أوالمذهب أوالسكن أوالمظهر، ما يجعل التعاطي مع برنامج إلكتروني أسهل من التعاطي مع الموظفين(٤).

٩ – كما أن العدد الكبير للدعاوى التي تتلقاها المحكمة العادية والتي تتغير مواضيعها بتغير موضوع النزاع، من شأنها أن تلقى عبئا ثقيلا على كاهل الكادر البشري الذي يعمل في مجالها، ما يجعل من عملية تسيير الدعوى ومتابعتها يتطلب وقتاً. وينشأ عن ذلك أيضا تباطؤ ملحوظ في متابعتها، ما يوجب الحد من الوقت المطلوب لإنهاء الفصل بالدعوى دون جعل المتقاضين ينتظرون سنوات طويلة بسبب البطء الإداري والتقني، الناجم عن العمل التقليدي.

١٠ – أثناء المحكمة قد يلتقي الطرفان الخصمان ويسود الجلسة جومن التوتر والمشاحنة، إلا أن التقاضي الإلكتروني يفترض التقاضي عن بعد، ما يتيح للخصوم من خلال محاميهم التعامل بهدوء مع قضيتهم بعيدا عن المشاحنات الشخصية، وتثبت فعالية هذا الأمر لا سيّما في القضايا المالية وفي العلاقات الأسرية.

وكأثر آخر من الآثار الإيجابية للتقاضي الإلكتروني فإن: استخدام آلية التقاضي الأليكتروني من شأنه تحقيق مبدأ المساواة بين المتقاضين، حيث يمكن لكل من له مصلحة في ذلك الاستفادة من خدمات الالكترونية لتقاضي دون استثناء بعيداً عن المحسوبية، والاعتبارات الاجتماعية وما لها من تأثير سلبي على حسن سير العدالة، وعلى هذا فتفعيل آلية التقاضي الألكتروني قد ساعد بشكل كبير في تحرير الجهاز القضائي من الرشوة والبيروقراطية القضائية اتي كانت تجتاح العدالة التقليدية، وجعل من الجهاز القضائي يمتاظ بالشفافية والمساواة بين المتقاضين، وذلك من

(٤) حاتم محمد فتحي أحمد البكري، مبدأ الشفهية والتقنيات الحديثة في المحاكم الجنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ص٧٤.

خلال توحيد الخطوات وتقديم الخدمات وإيجاد أسلوب موحد في التعامل وجعل الموقع الإلكتروني متاح لكل من يرغب في تقديم الشكوى أوالعريضة، وبالتالي القضاء على الوساطة في قطاع العدالة وهوما يوفر الشفافية، وبالتالي تكريس أفضل لمبدأ المساواة أمام القضاء.

المطلب الثاني

الآثار السلبية للتقاضي الإلكتروني

ووفقاً لجانب من فقهاء القانون المناوئين للآثار الإيجابية للتقاضي الإلكتروني فإن أهم ما أثاروه هوالملاحظات التالية(٥):

١- يؤدي استخدام تقنية المناظرة المرئية خلال جلسات المحاكمة إلى خلق ونشوء توازنات جديدة، يتم من خلالها تكريس تفوق النيابة العامة الحاضرة بشكل شخصي خلال الجلسة، ومزيد من الإضعاف للمتهم – الهش من الأصل – الماثل عن بُعد.كما تمارس جلسات محاكمة المتهم عن بُعد تأثيرها على صورة المحكمة والعدالة بشكل عام، وهويؤثر بشكل خاص على مشروعية المحكمة كمؤسسة، سواء في نظر المتقاضي، أولدى عموم الناس.

٢- يطال تأثير التكنولوجيا جوهر الحق المكرس قانونا، ويعدل من الجينات التكوينية لنواته، وهوما يدفع نحونشوء روابط جديدة بين المتقاضي، المؤسسة القضائية وبين القانون. فإجراءات قضائية أساسية من قبيل متابعة سلوك الفاعلين، مراقبة الإجراءات، ضمان محاكمة منصفة، الشهادة، كلها تبقى خاضعة للتحول والتغير في حال تم القيام بها باستخدام تقنية الفيديوكونفرنس، كما أن قدرة القاضي على المراقبة المباشرة وعلى تدبير قاعة جلسات المحاكمة عن بُعد تضعف، وكلها تأثيرات تحدث تغييرا على دور القاضي وعلى صورته.

٣- إذا كانت تقنية الفيديوكونفرنس يتم تقديمها على أنها وسيلة تساعد على تقريب وتقليص المسافة بين شخصين متباعدين جسديا، إلا أنها في حقيقة الأمر تسهم

---

(٥) سعاد اجعود، تقنية المحادثة المرئية عن بعد ومقتضيات المحاكمة العادلة خلال جائحة كوفيد١٩، دراسة على ضوء التشريع الجزائري، (في) مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد ٠٦:العدد: ٠٤/أبريل ٢٠٢٣، ص ص١٥١-١٦٥.

في خلق مسافات جديدة وعراقيل من نوع آخر، تؤثر على حرية التفاعل التواصلي، وتضيف للتباعد الجسدي بين المتهم والمحكمة أنواعا أخرى من التباعد، يكون لها تأثيرها المحدد على قرار المحكمة، تباعد تواصلي، تفاعلي، نفسي، إنساني[٦].

٤- يسهم اللجوء لتقنية الفيديوكونفرنس في عقد الجلسات، وفي إعادة توزيع الأدوار خلال المحاكمة الجنائية، إذ تضيف فاعلين جدداً للمحاكمة، وتحدث دورا جديدا للقاضي شبيها "بمخرج" يوجه تعليماته للفاعلين في مسرح المحاكمة بخصوص موقعهم في مواجهة الكاميرا، ومدى ارتفاع أصواتهم وجودتها، كما أن تقنية الفيديوكونفرنس، والتكنولوجيا بشكل عام، تبقى غير شفافة وغير محايدة، إذ تمارس تأثيرها على تشكيل، وتدبير واستهلاك الصورة القضائية، وعلى الدور المفترض في القاضي، وعلى التصور العام الذي يتشكل لديه عن المتهم، كما تطرح إشكالا مرتبطا بشرعية المحكمة، كما أن استخدام تقنية المناظرة المرئية في محاكمة المتهم عن بعد تمارس تأثيرها على علاقته بمحاميه، من خلال تغيرها بشكل جذري وإضعافها، سواء قبل المحاكمة، أوأثناءها، أوبعدها، وهوما ينعكس سلبا على دفاع المحامي، فضلاً عن أن التكنولوجيا يمكن أن تمنح نوع من المرونة لإجراءات المحاكمة الجناية، سواء من خلال رقمنة الإجراءات وملفات القضايا، وتسريع مسلسل المحاكمة، وإفساح المجال لعرض فعال للقضايا.

٥- إذا كانت تقنية الفيديوكونفرنس يتم تقديمها على أنها تسهم بالأساس في التقليل من النفقات الاقتصادية، فإن التقنية الأخيرة يمكن أن تحمل أخطارا وتكلفة تتجاوز المزايا المحتملة، فإذا كان التواصل باستخدام الإنترنت من خلال أحد البرمجيات المتداولة (مثل سكايب Skype) قد يبدوسهلا وأقل تكلفة، إلا أن الواقع يدل على أن اعتماد شروط تواصل وتجهيزات عالية الكفاءة للحصول على صورة

(٦) تامر محمد صالح، الحضور عن بُعد في الدعوى الجنائية، دار الفكر والقانون، المنصورة، طبعة ٢٠٢١، ص٢٥.

وصوت واضحين يبقى مكلفا جدا، كما أن تقنية الفيديوكونفرنس يمكن أن تمثل تهديدا لإنصاف المحاكمة، ولمبدأ الحضور، وللنقاشات التي تطبع الجلسات بالإفقار، كما أنها تمثل تجريداً لحق المتهم في الاستفادة من الجانب الإنساني للقاضي.

ومن ناحية أخرى، رأت شريحة من الفقهاء - بشكل عام - أن تأثير هذه الوسائل الحديثة على هذا المبدأ بالذات يكمن في الأحكام التي قد يصدرها القاضي، لأن لوافترضنا أن قناعة القاضي قد تتشكل من الحركات أونبرة الصوت أولغة الجسد أوالجانب النفسي للمتهم، ففي التقاضي عن بعد والذي يتم عبر شاشة مرئية لا يتصور أن يرى القاضي لغة جسد المتهم بالشكل الذي قد يراه وهوأمامه لتتشكل قناعته به، لأن وضوح الصورة عبر الفيديولا يكون كوضوحها والمتهم أمام القاضي بصورته الحية، فقد يصدر القاضي حكما بناء على الصورة المرئية التي أمامه والتي قد يعتريها الشكوك في بعض الأحيان، وهذا ما أكدته بعض الاستشهادات المرجعية ، حيث أن "هناك قضية شهدتها المحاكم الأمريكية والتي أكدت المحكمة فيها أن صورة الفيديوالتي تظهر على الشاشة من الصعب فيها تقييم لغة الجسد وتمييز العبارات، بالإضافة إلى أن الكاميرا تظهر زاوية واحدة، وكذلك وجود تأخير بين الأسئلة والرد عليها من الشهود، وعليه رفضت المحكمة عقد الجلسات عبر الفيديوفي هذه الحالة، لأن ذلك يؤثر على الحكم الذي يصدره القاضي، وقضية أخرى أكدت فيها المحكمة على أهمية وجود العنصر البشري في قاعة المحكمة لأن القاضي عندما يوقع العقوبة يجب أن ينظر إلى عين المتهم مباشرة وليس عن طريق شاشة مرئية"[٧].

(1) Al-Omari, Ezzat Mohammed (2021). “The Use of Remote Communication Technology in Criminal Procedures According to UAE legislation (An analytical study), “Al-mi’yar, Vol.09, Article 4. Available at: https://aldhakheerah.imc.gov.ae/almiyar/vol09/iss09/4.

وبحسب رؤية أخرى ممن أعابوا على التقاضي الإليكتروني فإن "استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التقاضي عن بعد قد يعني أحيانا التخلي عن العنصر البشري والذي يتحلى بالمعرفة في تحليل وتفسير النصوص والوقائع، والاتجاه إلى ما يسمى بالقاضي الإلكتروني أوكما أسماه البعض القاضي الذكي مثلا من الدول التي شهدت وجود قاضي الكتروني في المحاكم والذي يعمل على أساس برنامج حاسوبي ويصدر الأحكام والعقوبات المفروضة من خلال برمجة معينة كما يمكن الاستعانة بالقاضي البشري في بعض الأحيان، فهل يمكننا أن نتوقع أن الحكم الذي يصدره هذا القاضي هوحكم مبني على القناعة الوجدانية؟ فعند استخدام هذا النوع من التقاضي وهوالقاضي الالكتروني لا نتوقع أن تصدر الأحكام بشكل دقيق خصوصا في الأحكام الجزائية لأن دور هذا القاضي يتوقف على تحليل البيانات وتخزينها وإصدار الأحكام في بعض الوقت"[٨].

كما أن هناك تخوف وتحفظ على استخدام الوسائل التكنولوجية في محراب القضاء. فمنهم من يريد وبقوة بأن التقنيات التكنولوجية تبتعد عن الروح، حيث أن عالم التكنولوجيا يجعل الإنسان مثل الآلة من خلال توصيفه كرقم معلوماتي أوكودي مشفر دون النظر إلى أي أبعاد أخرى، وبمعنى آخر فإنها ستنظر إلى الإنسان على أنه روبوت أوكائن آلي، وهوما يؤثر على ما يعرف بروح القانون والمساس بحرية القاضي في الاقتناع، ويتساءلون كيف يمكن الاحتكام إلى وجدان الحاسوب الذي يعمل على تحليل البيانات والمعلومات المخزنة لديه لإعطاء الحكم، ويصنف الرأي المعارض مرددا أن التقاضي الإلكتروني يلغي حق المتهم في الاستفادة من المشاعر الإنسانية لدى القاضي البشري التي يغلب عليها التسامح والعفو، مما يدعوه لاستخدام سلطته التقديرية في منح الأسباب المخففة.

([٨]) خديجة عبد اللاوي، أثر تطبيق المحاكمة عن بُعد على ضمانات المتهم، (في) مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص (ديسمبر ٢٠٢١)، ص٥٥.

اضافة إلي أن زيادة الاستعانة بالإلكترونية قد يحد من اقتناع القاضي، فمثلا لوسمع القاضي شهادة الشهود عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة، والتي تنقل الصوت والصورة إلا أن البعض مازال يرى إنها لا يمكن أن تتساوى مع المثول بشخص الشاهد أمام القاضي، حيث أن ذلك الحضور يمكن القاضي من ملاحظة انفعالات الشاهد، ويسهم ذلك في تكوين عقيدته بصورة أفضل سواء في المحاكمة الجنائية أم المدنية، إلا أن ذلك الأمر مردود عليه بأن "استعانة القاضي بهذه البرامج يختصر عليه الوقت والجهد ويقلل من أعبائه بما يساهم على تهيئة المناخ الملائم لتحقيق العدالة. فضلاً عن ذلك فإن استخدام تلك التكنولوجيا فيه طمأنة للخصوم لما في استخدامها ما يحقق الشفافية المطلوبة، ونحن فيما سبق لا نعمل على إلغاء دور القاضي في تطبيقه لنص وروح القانون، ولا نوافق على تحكم الآلة في العنصر البشري.

وفيما يتصل بانتهاك الخصوصية، فإنه يخشى الكثير من الناس على أغلب مستوياتهم من تعرض موقع المحكمة الإلكترونية للاختراقات أوأعمال القرصنة بما يساعد على إفشاء الأسرار وانتهاك الخصوصية، لاسيما وأن أعتى الأنظمة الأمنية الآن يتم اختراقها. ومما لا شك فيه أننا نظرنا بعين وبالغ الاهتمام بهذا الأمر، في ظل اختراق الكثير من الأنظمة الاستخباراتية، ومن ثم فإننا وضعنا العديد من الضوابط والمتطلبات التكنولوجية بتأمين العمل داخل موقع المحكمة المزعم إنشاؤه[٩].

كما أنه على رغم من الدور الإيجابي الذي لعبته تقنية التقاضي الالكتروني في ضمان تحقيق مبدأ المساواة بين المتقاضين إلا أنها لم تسلم من سهام النقد، أين تم اتهامها بتهميش الفئة الغير قادرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بسبب الظروف الاجتماعية أوالاقتصادية، غير أنه يمكن الرد على هذا النقد عن طريق

(٩) خلاط الزين، آلية المحاكمة عن بُعد ومبادئ المحاكمة العادلة (في) مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص ديسمبر ٢٠٢١، ص٧٦.

الإشارة إلى إمكانية تقديم المساعدة لهذه الفئة خاصة وأنها تمثل الأقلية في ظل مظاهر العصرانة والتكنولوجيا التي استفاد منها مختلف طبقات المجتمع.

المبحث الثاني

التقاضي الإلكتروني ورهانات المحاكمة العادلة للمتهم

مبدأ العلانية نموذجاً

انطلاقاً من كون العلانية هي وسيلة لرقابة القضاء وهذا يعد من أهداف الدولة الحديثة التي تسعى إلى تحقيق العدالة، فهذا المبدأ يؤدي إلى احترام حقوق وحريات الخصوم، بالإضافة إلى ذلك فإنها تدعم الثقة بأحكام القضاء وتساعد على تحقيق المحاكمة العادلة، وأيضاً تحقق مصلحة عامة وهي مصلحة المجتمع وذلك من خلال إطلاع الجمهور على مجريات القضية، بالإضافة إلى معرفتهم إلى أي مدى تطبق المحكمة حيادها، وكل ذلك لضمان تحقيق العدالة ولضمان تطبيق القانون تطبيقاً سليماً بعيداً عن التطبيق الغير عادل، فعند قيام المحكمة بمحاكمة المتهم في جلسة علنية يحضرها من يريد من الأفراد"[١٠].

كما أن تحقيق مبدأ العلنية يعزز الثقة بالأحكام الصادرة من القضاء، وهذه الثقة تكون مستمدة من عمل القاضي الذي يمارسه بشكل علني أمام الجمهور والذي يجب عليه أن يطبق القانون تطبيقاً عادلاً أمام الخصوم في جلسة المحاكمة، فبحضور الجمهور يعرف مدى اتخاذ القضاء المسكل الصحيح بتحقيق العدل والإنصاف في الأحكام لأنهم يكونون حاضرين بالصوت والصورة، أما لوكانت الجلسات في غير علنية كما لوكانت سرية هذا يؤدي لوقوع الجمهور في شك وبذلك سيضطر هذا الأخير لسحب ثقته من القضاء، فلتجنب هذا الموقف أوجب القانون أن تكون جلسات المحاكمة علنية إلا في بعض المواقع جعلتها سرية.

---

(١٠) محمد العلوه، العلنية أمام المحاكم الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الحقوق، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٣، العدد ٢٣، ٢٠٢١، ص١٨.

إضافة إلي أن علنية المحاكمة تحمي المصالح منها مصلحة العدالة وذلك من خلال الرقابة على أعمال القضاء، ومصلحة الخصوم والمتمثلة في إبداء دفاعه أمام العامة وشعوره بالاطمئنان من أن القاضي لن ينحرف في تطبيق القانون، وكذلك مصحلة الجمهور من ناحية اطمئنانهم على أن الأحكام الصادرة من قبل المحكمة قد صدرت متفقة مع القانون والعدالة(١١).

كما تعد علنية الجلسات بمثابة ضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة وكذلك ضمانة هامة للمتهم، وهذا ما أقرته العديد من التشريعات سواء على المستوى الوطني أوالدولي، حيث أن هذا المبدأ كان له تأثير في الحضور عن بعد سواء تأثيراً إيجابياً أوتأثيراً سلبياً.

وفي محاولة للتعرف على المقصود بمبدأ علانية المحاكمة فإن مبدأ العلنية من المبادئ الهامة في المحكمة العادلة، حيث أنه يعتبر من الضمانات التي كفلها القانون للمتهم فهويضمن تحقيق محاكمة قانونية عادلة، فهويحقق مصلحة عامة من ناحية حضور الجمهور لجلسات المحاكمة ومراقبته للإجراءات التي تدور داخل الفاعلة فهذا ما يعزز ثقتهم بالقضاء ، حيث أن تقوم المحكمة بنظر القضية منذ بداية المرافعة وحتى النطق بالحكم في جلسة علنية، ويتحقق ذلك بحضور من يشاء من الناس دون شرط أوقيد إلى قاعدة المحكمة، لسماع ومشاهدة كل ما يدور فيها من مناقشات ومحاكمات وإجراءات وما إلى نحوذلك، فيجب أن تجرى المرافعة في جلسة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها بجعلها سرية أوبناء على طلب من أحد الخصوم، فقد أجاز القانون ذلك"(١٢)، "وهوما يعني أن جميع الإجراءات التي تقوم

(١١) عمر عبد المجيد مصبح، مانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد٤، كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠١٨، ص٣٨٧.

(1) Osamah Al-Naimat, Mohamed Mufdi Faleh Maaqqbeh, Transition to E-Litigation as a Mechanism to Activate E-Court in Jordan: An

بها المحكمة قبل إصدار الحكم كالتحقيق في الدعوى وهوالتحقيق النهائي يجب أن يجري بصورة علنية. وهذا يعني أن قاعدة العلنية تكون محترمة حتى وإن لم يحضر إجراءات المحاكمة الجمهور مادامت أبواب قاعة الجلسة مفتوحة أمام العامة، حيث أن المحكمة غير ملزمة بأن تحضر من يراقب إجراءاتها أوأن تلزمهم بالحضور.

ولذلك فإنه لتمكين المحكمة من تنفيذ التقاضي الإلكتروني ، وتحقيق مبدأ علنية المحاكمة فإنه قد تم تفعيل نظام المحاكمات والتحقيقات عبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع في مرفق القضاء، ليعزز من جودة الخدمات القضائية المقدمة وفق أرقى المعايير العالمية، لتحقيق سرعة الفصل في القضايا وجود الأحكام القضائية، مع ضمان تسهيل الإجراءات على جميع الأطراف في الدعاوى، وبما يتماشى مع التشريعات والإجراءات القانونية المتبعة، حيث بدأت المحاكم في مصر إلى نظرة القضايا وتداولها من خلال وسائل الاتصال عن بعد والتي تمكن أطراف الخصومة من حضور جلساتهم عبر الأجهزة الإلكترونية مع ضرورة المحافظة على الأمان والسرية المتعلقة بالمحاكمة"[١٣].

وحيث منحت وزارة العدل والمحاكم والنيابات أنظمة إلكترونية تهدف إلى إنجاز القضايا والمعاملات بسهولة ويسر، فوفرت تسهيلات عديدة لضمان وصول المتقاضين إلى جلساتهم التي تعقد عن بعد بكل سهولة وبدون أي تعقيدات، ومن هذه التسهيلات إرسال روابط إلى الخصوم قبل موعد الجلسة ليتمكنوا من إيداع مذكراتهم وكذلك إرسال رابط لحضورهم للجلسة عن بعد. ويتم ذلك عبر تطبيق MeetMe وهوبرنامج خاص بالقضايا الجزائية أوWebex وهومخصص للقضايا المدنية، بالإضافة إلى ذلك قدمت دائرة القضاء خدمة تتيح للمتقاضي معرفة مواعيد افتتاح

Analytical Study. (in) Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Vol.24, Issue 1, 2021, p.1.

(١٣) عادل يحيى قرني، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بُعد، دراسة تحليلية تأصيلية التقنية الـ Video conference في المجال الجنائي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص٨٤.

جلسات الاتصال المرئي وحضور الجلسات عن بعد من خلال عرض روابط الدخول على البوابة الرسمية من خلال الدخول إلى قائمة القضايا ومن ثم حضور الجلسات، كما أتاحت لهم أيضا عبر هذا الموقع دليل استخدام التطبيقات الخاصة بالحضور عن بعد(١٤).

ويتبادر للذهن هنا تساؤل: حول ما إذا كانت هذه التقنيات والتقاضي عن بعد يحقق علنية الجلسة من عدمه، وفي هذا المقام جاءت الإجابات على هيئة فريقين حيث يرى البعض أن "هذه التقنية لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة لمساسها ببعض مبادئ المحاكمة ومن ضمنها مبدأ العلنية، والتي تفترض إطلاع الجمهور على ما يجري في المحكمة من مناقشات وأحكام، ولا يقبل التفريط بضمانة العلنية بحال من الأحوال خصوصاً في المسائل الجزائية، فهي لا تسهل حضور الجمهور في قاعة المحكمة، ولا تسهل كذلك الإمكانات للعامة لممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم، فذهبوا إلى أن المحاكمة التي تتم عن بعد قد لا تتوافر فيها ضمانات العلنية كما ذهب البعض والتي تفترض إطلاع الجمهور على ما يجري في قاعة المحكمة ولا يقبل التفريط بضمانة العلنية بحال من الأحوال خصوصاً في المسائل الجزائية".

ونحوتحليل لتأثير التقاضي الذكي على مبدأ العلانية يمكن القول بأنه هناك من يرى إن تقنية المحادثة المرئية والمسموعة عن بعد يعد خرقا لهذا المبدأ( ) ذلك أن هذه التقنية لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة لمساسها بأهم مبادئها وهومبدأ العلنية فهي لا توفر حضور الجمهور في قاعة الجلسات ولا تسمح للعامة بممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم وهذا ما يفسح المجال لتعسف القضاة، ويمس بضمانات

(١٤) عمرو عبد المجيد مصبح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات "دراسة مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة – العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٨، ص٦٢.

الخصوم وبخاصة المتهم، وغني عن البيان القول بأن مبدأ العلنية يشكل ضمانة هامة لتكريس حياد القضاء والرقابة عليه، فإن الأكيد أن المحاكمة عن بعد قد تخرق هذا المبدأ حتى لوحضر الجمهور، وهذا لغياب المتهم وافتقاده لعنصر الطمأنينة بوجود رقابة شعبية على القضاء، كما أن المحاكمة المرئية تشكل انتهاكا لمبدأ المساواة، إذ يكون أحد الأطراف وهوالنيابة العامة حاضرا ماديا وله تقديم كل دفوعه ومرافعاته دون وجود عوائق تقنية، في حين يكون المتهم حاضرا مرئيا فقط مع ما قد يصاحب ذلك من مشاكل تقنية كانقطاع الصوت، الفارق الزمني بين النطق والسمع، وغيرها من المشاكل التقنية.

فضلا عن أن ضمانة العلنية في المحاكمة عن بعد غير موجودة إذ لا وجود لجمهور داخل قاعات الجلسات لمتابعة أطوار المحاكمة وتتبع القضايا للموقوف على ما لها وجودة أحكامها، والعدالة المحققة من ورائها، لأن الجريمة لا تمس الضحية فحسب بل تعدتها إلى المجتمع ككل في أمنه وطمأنينته وسكينته، بمراجعة العديد من النصوص التشريعية فإنه يمكن القول أنه هناك ما يبرر في العديد من الحالات تفعيل ما يسمى بسرية الجلسات وتعطيل العلنية.

في حين يري فريق آخر أن مبدأ العلنية يتحقق في اطار التقاضي الإلكتروني، حيث يتم عرض للمحاكمات على موقع خاص من خلال كاميرا مخصصة في القاعة، يتم من خلالها تصوير أحداث وإجراءات المحاكمات ونقلها بشكل مباشر لموقع مخصص ليستطيع أي شخص الاطلاع عليها مباشرة أومن أي مكان مرتبط بالدائرة المعلوماتية الخاصة بقاعات المحاكمات ، وبالتالي فإن مبدأ العلانية يمكن تحقيقه عند استخدام تقنية الاتصال عن بعد في المحاكمة من خلال صور مختلفة، منها حضور الجمهور للجلسات في أكثر من مكان، أوالحضور للقاعة التي يجلس بها القاضي، أوالحضور لغرف الخصوم ومتابعة الجلسات، أويمكن أخذ موافقة القاضي ممن يرغب في الحضور والذهاب إلى أقرب محكمة ومشاهدة وقائع

الجلسات المطلوب مشاهدتها عبر الشبكة الداخلية الإلكترونية التي تربط بين المحاكم[١٥].

ويرتبط بمبدأ العلنية مبدأ شفوية ومواجهة الخصوم ، حيث انقسمت الآراء إزاء ذلك إلي فريقين:

الفريق الأول يرى أن استخدام تقنية الاتصال عن بعد يمثل إخلالا بمبدأ الشفوية، وذلك انطلاقاً من أن مبدأ الشفهية هي تطبيق لمبدأ المواجهة بين الخصوم واستخدام التقنية الضعيفة من شأنه أن يكون السبب في تخلف الشفوية، فمبدأ شفهية الإجراءات الجزائية يتضمن تحقيق المواجهة أمام القاضي والمفهوم السابق لا يتحقق بصورة مطلقة مع تطبيق فكرة الحضور عن بعد أمام المحكمة، فينبغي أن يتحقق الحضور الفعلي لأطراف الدعوى الجزائية أمام القاضي بقاعة جلسة المحاكمة تحقيقا لمبدأ شفهية الإجراءات الجزائية وهوما لا يمكن تحقيقه بصورة مطلقة مع فكرة التقاضي الإليكتروني.

في حين أن الفريق الثاني يرى أن تطبيق مبدأ الشفهية عبر استخدام تقنية الاتصال عن بعد عند تعذر المواجهة وفقاً للمفهوم التقليدي تكون ملائمة وعادلة، وأكثر قدرة على أداء وظيفتها. والواقع بين أن المحاكمة عن بعد تبنى على مجموعة من الإجراءات القانونية الهامة التي تعتمد على التحقيق الشفوي الذي تكرسه المحكمة بالجلسة من خلال الاستماع للشهود على أرض الواقع، وفي حالة تعذر ذلك

(١٥) ليندة مبروك، ضمانات المحاكمة العادلة من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية (في) مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة ٢٠ أوت سكيكدة، الجزائر، المجلد١٥ العدد١، ٢٠٢٢، ص ص ١٦٣٦-١٦٦٠.

مع الشاهد الذي يكون في مكان آخر، وعليه فإن تقنية الاتصال عن بعد لا تمس مبدأ الشفوية للحضور القانوني للأطراف ولوجود مبدأ الوجاهية في هذه التقنية[١٦].

وفيما يتعلق بأثر التقاضي الإلكتروني على مبدأ الحضورية والمواجهة بين أطراف الدعوى، انقسمت الآراء لفريقين:

يرى الأول أن تقنية الاتصال عن بعد تعد خرقا لمبدأ الحضورية والمواجهة، ذلك أنه من أكبر سلبيات المحاكمة المرئية هي عدم حضور المتهم لجلسات محاكمته، والمقصود هنا هوالحضور المادي الملموس، وليس الحضور المرئي عن بعد، والمعلوم أن حضور المتهم لا يؤثر عليه فقط، بل يؤثر حتى على القاضي إزاء فصله في الملف، حيث أنه لا يسوغ للقاضي أن يبني قراره إلا على الأدلة المقدمة له في معرض المرافعات والتي حصلت فيها المناقشة حضوريا أمامه، وهنا يكون للحضور المادي دور كبير في تكوين إقتناعه[١٧].

في حين يذهب الفريق الآخر لعدم إخلال تقنية الاتصال عن بعد بمبدأ الحضورية والمواجهة، حيث يعتبر أن إقرار الحضور الإلكتروني من طرف المشرع على أنه حضور قانوني يعتد به في انعقاد الخصومة الجزائية مثله مثل الحضور الفعلي من شأنه أن يقضي على أغلب الإشكالات التي يطرحها الاختصاص المكاني الوطني أوالدولي، إضافة إلى أن مسألة عدم الحضور الفعلي للمتهم في الجلسة بالنظر إلى حالة الحجر الصحي التي تعرفها معظم دول العالم لا يعني أن مبدأ الحضورية لم يحترم بل الأصح هوأن ذاك المبدأ احترام احتراما شديدا، إذ أن التواصل الإلكتروني

(١٦) ساميه أميريو، أثر تقنية المحاكمة المرئية عن بُعد على المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في ضوء الأمر رقم ٢٠-٤٠ (في) مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد السابع، الشهر جوان، السنة ٢٠٢٢، ص١١.

(١٧) نفس المرجع، ص١٤.

يمكن من معرفة ما يروج في الجلسة بكل حذافيرها حيث تمكن من معرفة ردود الأفعال بشكل يمكن القاضي من تكوين قناعته.

ويرتبط بذلك حق دفاع المتهم عن نفسه ، والواقع أن حق الدفاع حق مكفول في جميع مراحل القضية الجزائية سواء على مستوى الدولي أوالوطني وذلك لاعتباره أهم الركائز التي تتضمن المحاكمة العادلة، وهناك اتجاهان في هذا المجال ، يذهب الاتجاه الأول إلي أن التقاضي الاليكتروني يمس بحق الدفاع وقد يتعارض مع حق الدفاع عند استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد ذلك وأن استخدام هذه التقنية في التحقيق والمحاكمة يجعل من استفادة المتهم من دفاع سليم أمرا مهدد بالخطر بسبب إمكانية ممارسة الضغط النفسي على المتهم من وراء شاشة الاستجواب أوالمحاكمة، مما قد يدفع به للإدلاء بأقوال قد تتعارض مع رغبته وتغير مسار القضية[١٨]. كما أن تواجد تقنية الاتصال عن بعد يعد إخلالاً بمبدأ حق الدفاع، فعدم حضور المتهم داخل قاعة الجلسات بالمحكمة، واقتصار حضوره على مجرد شاشة صغيرة، وبث صورته عن طريق فيديومباشر من المؤسسة العقابية، لا يسمن ولا يغني جوعا، فلا يمكن له التعبير فعلا عن حججه وأسانيده التي يحاول من خلالها دحض التهم التي تدفع بها النيابة العامة أوالضحايا بالكيفية المناسبة، خاصة مع ضعف وسائل الاتصال التي تربط قاعة الجلسات بالمحكمة بالمؤسسة العقابية، وهذا متعارف عليه في الواقع العملي وليس لأحد إنكار ذلك، فيبقى حضور المتهم وفق هذه التقنية مجرد حضور شكلي. وليس دفاع المتهم عن نفسه من خلال ملاحظة القاضي لقسمات وتعابير وجهه وأسلوب كلامه مؤسسا عليه حكمه، كدفاعه ضمن محاكمة لا تتوافر على الشروط التقنية اللازمة وتجعل الرؤيا المتبادلة للأطراف في الأماكن المتصلة

(1) Al-Kaabi, H., & Al-Karawi, N. (2016). The concept of remote litigation and its requirements. Investigative Journal of Legal and Political Sciences, 8(1), 277-342.

ضعيفة أوغير فعالة، أوفي حالة عدم سماع صوت الأشخاص بوضوح تام أوعدم نقل الصورة كاملة، أونقلها منقوصة أومتقطعة، مؤداها سماع لأنصاف الكلمات والجمل، تكون فعلا غير مقبولة وباطلة لانعدام شروطها وعدم قيام أسبابها مازاد الإخلال بحقوق المتهمين هوإعطاء الحكم سلطة إجراء المحاكمة المرئية عن بعد من عدمها دون شرط موافقة النيابة العامة، الخصوم، المتهمين الموقوفين ودفاعهم على ذلك، حيث أنه حتى ولواعترضوا على إجرائها وأبدوا دفوعا لتبرير رفضهم، فإن لجهة الحكم كامل السلطة في اعتبار هذه الدفوع غير جدية، واستكمال المحاكمة وفق هذا النمط بموجب قرار غير قابل لأي طعن.

فالمحاكمة عن بعد تأثر أحياناً بشكلي سلبي على حقوق الدفاع كحق المتهم بإبداء أقواله بحرية بسبب المكان الذي يتواجد فيه المتهم (مركز الإصلاح والتأهيل)، وحقه بالتعرف على شهود النيابة العامة ومناقشتهم وتعرفهم عليه بشكل واضح، وحقه بالاستعانة بمحام، وحقه بالاستعانة بالخبرة.

وحيث أجاز المشرع لقاضي التحقيق استعمال تقنية الاتصال عن بعد في مرحلة التحقيق، فأصبح بإمكان قاضي التحقيق استجواب المتهم عن طريق هذه التقنية بمقر المحكمة الأقرب لمكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، على أن يلتزم قاضي التحقيق أثناء استجواب المتهم بالحرص على استدعاء محاميه بواسطة كتاب موصي عليه يرسل إليه قبل الاستجواب بيومين على الأقل، أواستدعائه شفاهة ويثبت ذلك في المحضر، كما يحق لمحامي المتهم الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أوأمام جهة التحقيق المختصة والملاحظ أن الضمانات المقررة للمتهم في مرحة التحيق في ظل استخدام تقنية الاتصال عن بعد هي نفسها التي تم تقريرها للمتهم في ظل إجراءات التحقيق العادية، وقد شدد المشرّع الحرص على ضمان حماية حقوق المتهم بتمكينه من الاستعانة بمحام، ومنح للأخير حق التواجد مع موكله أثناء استجوابه تكريسا لحقوق الدفاع.

ويستعرض الباحث هنا تأثير التقاضي الإلكتروني على حق دفاع المتهم عن نفسه. وانطلاقاً من كون الإخلال بحق المتهم في محاكمة عادلة بشكل عام يؤدي إلى فرض جزاء نتيجة لهذا الإخلال، فالبطلان هوالجزاء المترتب على ذلك فهوصورة من صور الجزاءات الإجرائية المتخذة في حال مخالفة حق المتهم في محاكمة عادلة، وفي هذا الصدد وفقاً لحالة من حالات الدراسة فإنه قد "يتطلب المتهم من المحكمة أن يحضر قاعة المحكمة في مبنى المحكمة في حال تم إجراء الجلسة عن بعد فقد تقبل المحكمة طلبه أوترفضه[١٩].

وفي إطار الأنظمة الإليكترونية الحديثة "أصبح تقديم الدفاع في مذكرة الدفاع عن طريق النظام الإلكتروني للمحكمة وقد يكتفي بعض القضاة وفي بعض الحالات بما ورد في المذكرات فأرى من هذه الناحية هناك نوع من الإجحاف في حق المتهم لعدم تمكينه من تقديم دفاعه شفاهة"[٢٠].

كما أنه من خلال الدفاع الذي يقدم عند حضور المتهم أوالمحامي عن بعد قد تمنع التقنية الحديثة أحيانا بعض المزايا التي يتمتع بها المتهم أثناء تواجده في قاعة المحكمة بالشكل التقليدي، حيث أنها لا تنقل الواقع كاملاً، كما أنه قد يزداد سوء الفهم، حيث أن الصورة التي تظهر أمام القاضي عن طريق الشاشة المرئية ما هي إلا صورة قد تكون جودتها ضعيفة وهذا قد ينتج عنه آثار سلبية أيضاً من خلال عدم قدرة القاضي على تقييم الشخص الذي يظهر أمامه عن طريق صورة الفيديوبشكل

(1) M. Beni Kurniawan, Implementation of Electronic Trial (E-Litigation) on the Civil, Casses in Indonesia Court as A Legal Renewal of Civil Procedural Law, (in) Journal Hukum dan Peradilan-ISSN, 2303-3274 (p), 2528-1100 € Vol.9, No.1, (2020), pp.43-70.
(1) Ibid. p.62.

عادل[٢١]. مما قد يؤثر سلباً علي تشكيل القناعة الوجدانية والتي تمثل ركيزة أساسية في إطلاق الحكم، وبها يطمئن المتهم إلى عدالة الحكم الذي قد يصدر في حقه .

وحول تأثير التقاضي الإلكتروني على مبدأ الاقتناع القضائي للقاضي، فإن للحضور عن بعد تأثير على مبدأ القناعة الوجدانية للقاضي الجزائي، ومنها عدم قدرة القاضي على رؤية واكتشاف الإشارات والحركات الصادرة من الأطراف التي طالما اعتمد عليها القاضي في اتخاذ قراراته ولتشكيل القناعة لديه، وهذا ما يسمى بمبدأ القناعة الوجدانية الذي يظهر في حال مثول المتهم أمام القاضي في جلسات المحاكم التقليدية، أما في المحاكمات التي تتم عن بعد قد لا تظهر هذه الإشارات أوالحركات والتي نعبر عنها بلغة الجسد، وإن ظهرت قد لا تصل للقاضي بالشكل الذي تصل إليه والمتهم أمامه في قاعة المحكمة"[٢٢].

وفيما يتصل بمعارضة التقاضي الإلكتروني ذهب البعض إلى صعوبة تقبل وجود هذه التقنية في الدعاوى التي تتطلب ضمانات خاصة من بينها العلنية والشفوية ومبدأ المواجهة بين الخصوم والذي من الصعب تحققه من خلال الشاشات المرئية والمسموعة دون حضور فعلي واتصال مباشر بين هيئة المحكمة والمتهم أووكيله[٢٣].

---

(٢١) تامر صالح، الحضور عن بعد في الدعوى الجنائية، دار الفكر والقانون، طبعة ٢٠٢١، ص٨٢.

(٢٢) تامر صالح، الحضور عن بُعد في الدعوى الجنائية، مرجع سابق، ص٨٢.

(٢٣) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢، ص١٨٣.

خاتمة:

وخلاصة ذلك أنه بالرغم من كل الانتقادات التي تم توجيهها لإجراءات التقاضي الإلكتروني إلا أن هناك من استبشر خيرا لهذه الخطوة المهمة التي طال انتظارها لمدة من الزمن بين التردد والخوف من أن يكون الأمر مسا بمكتسبات قانونية مهمة وضمانات استنزف العمل عليها سنوات من أجل تكريسها على أرض الواقع.

وهكذا فإن التقاضي الإلكتروني هوتحول رقمي وذكي لمنظومة العدالة، بل هونتاج للمخرجات المعتمدة لتوصيات الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والذي حول الأسرة القضائية من عدالة كلاسيكية إلى عدالة حديثة تنفتح على المجريات وعلى الاجتهادات التكنولوجية المعتمدة في هذا الشأن، لذلك فإن الأمر يستدعي منا جميعا أن نقف وقفة تأمل لكي نشجع مثل هاته المبادرات، لا أن نربطها بمخاوف قطع فيها الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة أشواطا متقدمة، بل وإن المحاكمة عن بعد هي حل وليست إشكال، وهي حل لعدة إشكاليات كتلك المرتبطة بالتبليغ وسرعة البت في القضايا، والمرتبطة بالنجاعة القضائية بالدرجة الأولى.

والجديد في هذا الإجراء أننا نطور المكاسب الدستورية في باب المحاكمة، التي انتقلت من نص إجرائي لنص دستوري يفرض على القضاء وعلى كل المتدخلين في مجال العدالة أن يساهموا بشكل إيجابي في البت في الملفات داخل آجال معقولة، والتقاضي عن بعد هومأسسة جديدة لهذا المقتضى، وهوما سيساهم في كسب رهان النجاعة القضائية على مستوى عمر القضايا وعلى مستوى جودة الأحكام.

وقد دعا السيد رئيس الجمهورية ذلك قائلاً، وفي نفس السياق، ندعولاستثمار ما توفره الوسائل التكنولوجية الحديثة من إمكانيات لنشر المعلومة القانونية والقضائية، وتبني خيار تعميم وتعزيز لا مادية الإجراءات والقاضي الإليكتروني باعتبارها

وسائل فعالة تسهم في تحقيق السرعة والنجاعة، مع الحرص على تقعيدها قانونا، وانخراط كل مكونات منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي.

ومن خلال الخبرات، فلقد مكن انعقاد المحاكمات عن بعد من تفادي مخاطر انتشار عدوى فيروس كورونا، كما ساهم في ترشيد النفقات وترشيد الموارد البشرية وتحقيق نتائج مشجعة فيما يخص تدبير القضايا، حيث تمكنت المحاكم بفضل استعمال تقنيات الاتصال عن بعد إلى الإفراج عن ١١٤٩ معتقلا كانوا سيبقون في السجون لولا اعتماد المحاكم وسائل الاتصال عن بعد في تدبيرها للقضايا، وهي كلها نتائج مشجعة ومحفزة على اعتماد النموذج الحديث للمحاكمات، وهي أمور ساعد فيها الجانب التكنولوجي بشكل كبير بفضل التقنيات الحديثة والعالية الجودة التي يوفرها فيما يخص الصوت والصورة، والتي تضمن التواصل المباشر والمسترسل بين المحكمة والمتهم والدفاع وباقي الأطراف.

كما أن إجراءات المحاكمة عن بعد توفر جميع ضمانات المحاكمة العادلة، ومن خلالها فإن الرقمنة تطرق باب العدالة لدخولها من بابها الواسع، وبالتالي لا محيد عن اعتماد التقاضي الرقمي مستقبلا بعد زوال هذه الجائحة، التي فرضت شروطا احترازية تجنبا لانتشار فيروس كورونا المستجد، ومن أبرزها إجراء محاكمات عن بعد وفق شروط تقنية وعادلة تضمن الحقوق لكافة المتقاضين، وأن المس بضمانات المحاكمة العادلة غير قائم أساسا مادام أن الهيئات القضائية تؤسس لقاعدة خيار المتهم في أحقيته للمحاكمة عن بعد من عدمه، وأن المحاكمة عن بعد شرعت لمصلحة المتهم لا للاعتداء على الحق في المحاكمة العادلة، وأن السلطة القضائية بتبنيها للتقاضي عن بعد تجسد مفهوم تحقيق الأمن القضائي بتجلياته الواسعة في ضرورة توفير أمن صحي للسجناء وذلك بعدم إحضارهم للمحاكم تفاديا لمخاطر

إصابتهم بالوباء مع ضمان حقهم في المحاكمة بجميع شروطها وضماناتها المتعارف عليها دولياً ودستوريا، ولا مجال للبطلان[٢٤].

كما أن مبدأ العلنية بالرغم من انتفائه في مجال التقاضي الإلكتروني ، إلا أن هذا المبدأ لم يكن مطلقا، بل إن القضاء يمكنه اعتماد السرية كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وهكذا فإن القانون يسمح باعتماد السرية في الجلسات إذا كان هناك خطر على الأمن وهوما يستجيب للوضع الحالي بفعل الوباء، لأن الأمن ورد دون تقييد أوتخصيص ملاهيته وهوما قد يشمل الأمن الصحي ويندرج تحته، مما يعتبر مبررا لاعتماد السرية والتي تصبغ إجراءات التقاضي عن بعد في ظل توقف المحاكم عن فتح أبوابها أمام المهتمين والمتابعين لجلساتها وكل من له علاقة بذلك، وأن الأمن الصحي للمتهمين وكذا لجهات القضائية وهيئة الدفاع وكل المتدخلين في المجال القضائي يبقى فوق كل اعتبار في ظل الأزمة التي دفعت بالعالم نحوالتوقف الشبه كلي[٢٥].

وما دامت المحكمة الرقمية تتضمن معطيات وبيانات خاصة وشخصية، فهي بذلك تخضع للقانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي عهد إلى اللجنة لمراقبة حماية المعطيات ذات لطابع الشخصي مسؤولية السهر عليها، وبالإضافة لذلك فإن قانون العقوبات لم يأتي خاليا من اعتماد وسائل التقنيات الحديثة في مجال المحاكمات، وبالتالي فإن إمكانية الاستعانة بتقنيات الاتصال عن بعد في إطار تلقي الشهادة من طرف الشاهد تظهر لنا

(1) M.Kh. Abd-Elkawe, M. Bilal, A.M. Abd-Elwahab, A comparative Study on Electronic Litigation, (in) International Journal of Computer Applications (0975-8887) Vol.184- No.32, October 2022.

(1) Roger Cotterrell, Social Theory and Legal Theory: Contemporary Interactions, (in) (2021) 17 Annual Review of Law and Social Science, p.16.

مدى إمكانية اعتماد هذه التقنيات في مجال المحاكمات الزجرية، ولا حرج في ذلك كلما دعت الضرورة إلى الاستعانة بها، وأن المشرع يجعل هذه الإمكانية حسب ظروف الحال وحسب ما يظهر للمحكمة مفيدا ويساعدها علني تنفيذ إجراءات البحث والتحقيق على أكمل وجه دون أي توقف أومعيقات تعرقل هذه الإجراءات، وأن تكون الاستعانة بهذه الوسائل المعتمدة مفيدة فلا ضير في اعتمادها بهدف سير هذه الإجراءات وفق مبدأ المشروعية الإجرائية وفي احترام تام ضمانات المحاكمة العادلة.

وعلي ذلك فإن منظومة العدالة تعرف نهضة رقمية مهمة فرضتها ظروف الحال، مما سيكون له أثر إيجابي كبير على تنزيل عديد من الخطوات المهمة في هذا الصدد، والتي ستخدم المجال القضائي وكل المتدخلين فيه، مما سيكسون له مردودية جد إيجابية على تحقيق العدالة بشكل أكبر، وكذا تكريس مبدأ الأمن القضائي الذي كان ولا زال هوالمبتغى الذي تنكب حوله ك الجهود، وهوما سيساهم بشكل كبير في توفير ضمانات أكبر وحماية أكبر لحقوق المتقاضين، ويسهم كذلك في وضع أسس الرقي القضائي من نجاعة وسرعة وكذا الرفع من نسبة جودة العمل القضائي.

وبالتالي فلا يمكن إلا نقول على أن المحاكمات عن بعد والتي ساهم فيها كل المتدخلين، تظل خطوة مهمة أفرزت نتائج جد إيجابية لا يمكن التغافل عنها، خاصة فيما يتعلق بمحاكمة المعتقلين الموجودين في كل السجون، كما أن إجراء المحاكمة عن بعد كان متطلبا واقعيا قد فرضته الحاجة الملحة له مسايرة لظروف جائحة كورونا، وذلك قصد تسريع البت في الملفات الزجرية، والحكم على من تم اعتقالهم بمناسبة اقترافهم لجرائم متفرقة أوعدم اقترافهم إياها، مادامت هذه المحاكمات تعتبر هي المرحلة الحاسمة تقضي من خلالها المحكمة إما بالإدانة أوالبراءة.

النتائـــج :

الواقـع أن تفعيـل آليـة التقاضـي الإلكترونـي هوخطـوة إيجابيـة فـي المنظومـة القضائية لا يمكن إنكارها لما له من أثر إيجابي في تفعيل سرعة المحاكمـة والفصـل في الدعوى في أجل معقول بعيدا عن مساوئ النظـام التقليـدي ومـا عرفـه مـن بطـئ اثقل كاهل القاضي ومتقاضي وجعل من الفصل في الدعوى في آجال معقولـة مطلبـا يصعب تحقيقه خاصة في ظل الظروف التي يجابهها العـالم اليـوم والتـي جعلـت مـن استمرارية العمل القضائي أمر شبه مستحيل في ظل آليات التقاضي التقليديـة مـا أثـر سـلبا علـى الحقـوق الأساسـية للمتقاضـين، وعلـى هـذا فقـد اعتبـرت آليـة التقاضـي الإلكتروني بمثابة المنقذ للأزمة التي عرفها الجهاز القضائي والتي استدعت ضرورة التصدي لها بآليات أكثر عصرنة وحداثة تتلاءم أكثر ومتطلبات العصر الحديث ومـا تقتضيه الظروف التي يعيشها الجهاز القضائي، إلا أن تفعيل آلية التقاضي الـذكي قـد يصطدم مع مبادئ الأساسية للمحاكمـة العادلـة عنـدما يتعلـق الأمـر باسـتخدام تقنيـة المحادثة المرئية عن بعد لتعارضها مع مبدأ الحضورية والعلنيـة وحـق الـدفاع وهـذا لاستبدالها الحضور المادي بالحضـور الإلكترونـي الـذي كثيـرا مـا يواجـه مشـكلات كثيرة بسبب الافتقار للمعدات التقنية ذات الجودة العالية التي تسمح بوصول الصـوت والصورة بالكيفية اللازمة.

ومن خلال الدراسة أمكن القول بأن من أهم آثـار التقاضـي الإلكترونـي أن إتبـاع ذلك النظام الإجرائي الإلكتروني سيؤدي إلى تحقيـق عدالـة نـاجزة فـي أسـرع وقـت وبأقل تكلفة وذلك على النحوالتالي:

١- إن إتباع نظام الإعلان الإلكتروني لأوراق المرافعات على نحوما سلف سيؤدي إلى تفادي فوات المواعيد الإجرائية بما سيؤدي إلى توفير الوقت لأن الإجراء الذي كان يقوم به المحضر والوقت الذي يستغرقه في الإعـلان قـد أصـبح بتلـك الآليـة يمكـن

إنجازه بمجرد ضغطة على الحاسوب عبر شبكة الاتصالات لا سيما بعد إضافة إشارات وعلامات الكترونية للحاسب الآلي تنبه بها المحضر بقرب فوات المواعيد، ومن ثم العمل على تفادي سقوط المواعيد، مع سهولة تحرير أوراق المرافعات إلكترونيا، وسهولة قيد الصحيفة الإلكترونية وإيداعها وسداد رسومها وإعلانها إلكترونيا، فضلاً عن تفادي عيوب الخطوط وسهولة مطالعة محاضر الجلسات بما يسهل على القاضي والخصوم من مطالعة دعواهم.

٢- تخفيض النفقات والمصروفات الإدارية الجارية حيث يقلل هذا النظام الجهد المبذول في التعامل مع الوثائق ومكافحة الفساد الإداري.

٣- قدرة الدولة على تنفيذ كافة الأحكام القضائية – المدنية والجنائية – الباتة من خلال الإيقاف المؤقت لبطاقة الرقم القومي أمام الجهات الحكومية.

٤- إن وجود المتهم بشكل فيزياني أمام القاضي أفضل بكثير من صورته المرئية عبر الشاشة، وإن كانت الشاشة توفر نقل الصوت والصورة، وتزداد حساسية هذه النقطة في المحاكمات الحرجة، والتي قد يصل الحكم فيها إلى الإعدام أوالسجن المؤبد.

التوصيات :

١- نوصي المشرع المصري بإصدار قانون الإجراءات الإلكترونية في القضاء المدني والتجاري على غرار قانون التوقيع الإلكتروني الذي ساوى بين التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية بموجب نصوص المواد ١٥، ١٦ من القانون ١٥ لسنة ٢٠٠٤ على أن يتضمن القانون الآتي:

أ – إحلال النظم الإلكترونية في قيد الدعاوى وتداولها على مستوى المحاكم المصرية باعتبار ذلك النواة الأساسية لإلكترونية القضاء والقضاء

الإلكتروني، وإعداد البنية الأساسية للمحاكم للتوافق مع تطبيق النظم الإلكترونية في التقاضي.

ب – الأخذ بنظام الإعلان الإلكتروني بواسطة البريد الإلكتروني على كافة المنازعات التجارية ثم في مرحلة لاحقة على القضايا المدنية والأحوال الشخصية، وذلك هدياً على ما أخذ به بشأن القضايا المنظورة أمام المحاكم الاقتصادية، وذلك لتحقيق سرعة الفصل في القضايا.

ج – تطبيق نظام الحاسب الشخصي لكل من القاضي وأعوانه لتحقيق التواصل المستمر وإنجاز العمل إلكترونيا على أن تشمل اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط الفنية والتقنية للاعتداد بالإجراءات التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية.

٢- نناشد وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بضرورة تدريب القضاة وأعوان القضاء على استخدام الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي على أن يكون إتقان الحاسوب ونظم الاتصال الإلكتروني والإنترنت ذلك شرطا للتعين مستقبلا سواء للقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوان القضاء وذلك لتحقيق دور الوسائل الإلكترونية المعاون.

٣- نناشد المشرع المصري بإصدار قانون بإنشاء موقع خاص بالقضاء المصري يضم جميع المحاكم المصرية على مختلف درجاتها، على أن يشتمل هذا الموقع على قواعد البيانات الخاصة بأحكام محكمة النقض والمبادئ المستقر عليها للتيسير على القضاة الاستعانة بها، والاستعانة بأحدث القوانين والتشريعات الحديثة المرتبطة بموضوع الدعوى المنظورة أمام القاضي أوالمحكمة.

٤- تشكيل لجنة دائمة بقرار جمهوري مكونة من السادة القضاة وأساتذة الجامعات والمحامون والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والقضاء تعمل على وضع تصور وخطة عمل لتطوير منظومة التقاضي من خلال الآتي:

أ – تعديل قانون المرافعات والإثبات وإتاحة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي وفق ضمانات قانونية وتكنولوجية تتفق مع ثقافة المجتمع.

ب – اعتماد نظام الإعلان الإلكتروني للأشخاص الاعتبارية والوزارات والمصالح الحكومية يتسنى مراسلتهم إلكترونيا بواسطة البريد الإلكتروني الحكومي.

ج – توحيد مراكز المعلومات القضائية لدى السلطة القضائية (مركز معلومات محكمة النفس – مركز معلومات النيابة العامة – مركز المعلومات القضائي – مركز معلومات محاكم الاستئناف مركز معلومات النيابة الإدارية – مركز معلومات مجلس الدولة – مركز معلومات قضايا الدولة) تحت يد سلطة واحدة مركزية تعمل على تجميع وتوحيد الرؤى والأهداف والعمل على تحقيقها.

٥- وضع نظام يحدد شروط اللجوء تقنية الفيديوكونفرنس، ويضع معايير عامة لجودة التكنولوجيا المتطلبة بداية الجلسة، مع تحديد الشروط التقنية المتطلبة لرفع الجلسة في حال كان الصورة، أوالصوت غير واضحين، وفي حال حصول قطع على مستوى الربط بالإنترنت.

٦- توسيع البحوث والدراسات حول "تأثير تقنية الفيديوكونفرنس على المحاكمة الجنائية".

٧- نهيب بالمشرع ضرورة إدخال التعديل التشريعي اللازم لتحديد مدة الاحتفاظ بالتسجيلات الخاصة بسماع الشاهد عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، من تاريخ انقضاء الدعوى الجزائية، على غرار ما فعله المشرع الفرنسي والذي حددها بخمس سنوات، وكذلك تدمير التسجيلات خلال مدة معينة تلي انقضاء مدة الاحتفاظ من تاريخ انقضاء الدعوى الجزائية.

٨- إضافة مادة تتضمن تجريم خاص لنشر محتوى السجل الإلكتروني للإجراءات الجزائية اتي تمت عن بعد وعدم الاكتفاء بالتجريم الوارد في قانون العقوبات أوفي قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وأخيراً نود أن نشير إلى أننا لا ندعي أن ثمرة هذا البحث ستكون متاحة في القريب العاجل، بيد أن الأمر يلزم أن نعد له من الآن مستفيدين من تجارب الدول الأخرى، سلباً وإيجاباً، قبولاً ورفضاً والعمل على تبني المناسب منها في ضوء ثقافتنا القانونية – حتى نلحق بركب التطوير ولتكوين مصر في مقدمة الركب، آمنين ألا يمر هذا العقد إلا وتكون الأمور قد سارت في الطريق الصحيح – وهوما بدأت به في إصدار قانون حرية تداول المعلومات، وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتعديل قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ وما يعد الآن من مشروع قانون المرافعات الموحد وتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، وتسعى وزارة العدل حاليا إلى تطوير المؤسسة القضائية كافة باستخدام الوسائل التكنولوجية.

المراجـع

المراجع العربية:

١- أحمد السيد الشوادفي علي النجار، التحقيق والمحاكمة الجنائية في ظل تقنية الاتصال عن بُعد، (في) مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، منشور عام ٢٠٢٤، ص ص٩٣١-١٠٧.

٢- تامر صالح، الحضور عن بعد في الدعوى الجنائية، دار الفكر والقانون، طبعة ٢٠٢١،.

٣- تامر محمد صالح، الحضور عن بُعد في الدعوى الجنائية، دار الفكر والقانون، المنصورة، طبعسة ٢٠٢١.

٤- حاتم محمد فتحي أحمد البكري، مبدأ الشفهية والتقنيات الحديثة في المحاكم الجنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.

٥- خديجة عبد اللاوي، أثر تطبيق المحاكمة عن بُعد على ضمانات المتهم، (في) مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص (ديسمبر ٢٠٢١)،.

٦- خلاط الزين، آلية المحاكمة عن بُعد ومبادئ المحاكمة العادلة (في) مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص ديسمبر ٢٠٢١.

٧- ساميه أميريو، أثر تقنية المحاكمة المرئية عن بُعد على المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في ضوء الأمر رقم ٢٠-٤٠ (في) مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد السابع، الشهر جوان، السنة ٢٠٢٢.

٨- سعاد اجعود، تقنية المحادثة المرئية عن بعد ومقتضيات المحاكمة العادلة خلال جائحة كوفيد١٩، دراسة على ضوء التشريع الجزائري، (في) مجلة

النبـراس للدراسـات القانونيـة، المجلـد ٠٦:العـدد: ٠٤/أبريـل ٢٠٢٣، ص ص١٥١-١٦٥.

٩- صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢.

١٠- عادل يحيى قرني، التحقيق والمحاكمـة الجنائيـة عـن بُعـد، دراسـة تحليليـة تأصيلية التقنية الـ Video conference فـي المجـال الجنـائي، دار النهضـة العربية، ٢٠٠٦.

١١- عمر عبد المجيد مصبح، مانات المحاكمة العادلة على ضـوء اعتمـاد تقنيـة الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات: دراسـة مقارنـة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد٤، كليـة القـانون الكويتيـة العالميـة، ٢٠١٨.

١٢- عمرو عبد المجيد مصبح، ضمانات المحاكمة العادلـة علـى ضـوء اعتمـاد تقنية الاتصال عن بُعد في الإجـراءات الجنائيـة فـي دولـة الإمـارات "دراسـة مقارنة"، مجلـة كليـة القـانون الكويتيـة العالميـة، السـنة السادسـة – العـدد ٤، ديسمبر ٢٠١٨،.

١٣- لينده مبروك، ضمانات المحاكمة العادلة من خلال استخدام تقنيـة المحادثـة المرئيـة (فـي) مجلـة الحقـوق والعلـوم الإنسـانية، جامعـة ٢٠ أوت سـكيكدة، الجزائر، المجلد١٥ العدد١، ٢٠٢٢، ص ص ١٦٣٦-١٦٦٠.

١٤- محمد العلوه، العلنيـة أمـام المحـاكم الإلكترونيـة، رسـالة دكتـوراه، جامعـة دمشق، كلية الحقوق، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٣، العدد ٢٣، ٢٠٢١.

المراجع الأجنبية:

1- Al-Kaabi, H., & Al-Karawi, N. (2016). The concept of remote litigation and its requirements. Investigative Journal of Legal and Political Sciences, 8(1), 277-342.

2- Al-Omari, Ezzat Mohammed (2021). “The Use of Remote Communication Technology in Criminal Procedures According to UAE legislation (An analytical study), “Al-mi’yar, Vol.09, Article 4. Available at: https://aldhakheerah.imc.gov.ae/almiyar/vol09/iss09/4.

3- L.N. Berg. TGransformation of legal impact in the context of the modern information and technological structure (case study of the relations connected with genomic information) (in) SHS Web of Conferences 134, 00117 (2022) Euro-Asian Law Congress 2021.

4- M. Beni Kurniawan, Implementation of Electronic Trial (E-Litigation) on the Civil, Casses in Indonesia Court as A Legal Renewal of Civil Procedural Law, (in) Journal Hukum dan Peradilan-ISSN, 2303-3274 (p), 2528-1100 € Vol.9, No.1, (2020), pp.43-70.

5- M.Kh. Abd-Elkawe, M. Bilal, A.M. Abd-Elwahab, A comparative Study on Electronic Litigation, (in) International Journal of Computer Applications (0975-8887) Vol.184- No.32, October 2022.

6- Osamah Al-Naimat, Mohamed Mufdi Faleh Maaqqbeh, Transition to E-Litigation as a Mechanism to Activate E-Court in Jordan: An Analytical Study. (in) Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Vol.24, Issue 1, 2021.

7- Roger Cotterrell, Social Theory and Legal Theory: Contemporary Interactions, (in) (2021) 17 Annual Review of Law and Social Science,

8- Sami Al-Tayeb Idriss Mohammed, Electronic Litigation: Its Components and Guarantees (in) Journal of Positive School Psychology 2022, Vol.6, No.9, 3207-3225.